درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية الحكومية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم

نبيلة حسين نايف فريحات

وزارة التربية والتعليم

تاريخ الاستلام: 2021/08/07 **تاريخ القبول: 2021/08/18**

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة مكونة من ثلاثة مجالات هي: الحرية الأكاديمية في البحث العلمي، والحرية الأكاديمية التدريس، والحرية الأكاديمية في مجال خدمة المجتمع، وتكونت عينة الدراسة من (220) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، وأظهرت النتائج أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية الكلية على مجالات أداة الدراسة جاءت بدرجة ممارسة متوسطة. وجاءت تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية متوسطة في مجالي البحث العلمي وخدمة المجتمع في حين كانت مرتفعة في مجال التدريس، ووجود فروق دالة إحصائياً في تقديرات أفراد الدراسة لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي لصالح الذكور، لايوجد فروق في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغيري نوع الكلية والرتبة الأكاديمية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس وتنميتها خصوصاً في مجالي البحث العلمي وخدمة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: أعضاء هيئة التدريس، الجامعات الأردنية الحكومية، الحرية الأكاديمية.

The degree to which faculty members in Jordanian public universities practice academic freedom from their point of view

ABSTRACT

The study aimed to identify the degree of academic freedom practice by faculty members in Jordanian public universities from their point of view. The study used the descriptive approach, and to achieve the objectives of the study, a questionnaire was prepared consisting of three areas: academic freedom in scientific research, and in teaching, and community service. The study sample consisted of (220) faculty members. The degree of practicing the total academic freedom on the areas of the study tool came with a medium degree of practice. The estimates of the faculty members for the degree of their exercise of academic freedom were medium in the fields of scientific research and community service, while they were high in the field of teaching, and there were statistically significant differences in the estimates of the members of the study of the degree of practicing academic freedom due to the gender variable in favor of males. There are no differences in the degree of academic freedom. It is attributed to the variables of college type and academic rank. The study recommended the necessity of enhancing and developing the academic freedom of faculty members, especially in the fields of scientific research and community service.

Keywords: faculty members, Jordanian public universities, academic freedom.

المقدمة:

تعد الجِامعة أحد المؤسسات القيمة والمهمة في الحضارة العالمية، وهي أيضاً مركز إشعاع ثقافي لكل جديد من الفكر والمعرفة والمنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء والفلاسفة ورواد الإصلاح والتطوير، إضافة إلى ما تزودهم به من معارف وخبرات تعينهم على تأمين عيشهم ومستقبلهم وتعزيز وعيهم بالكون والحياة، ومواكبة التغير السريع، والتفجر المعرفي الهائل، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة في عصر ليس للجاهل مكان فيه، ومن هنا، كان لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها.

وتعتبر الحرية الأكاديمية أحد الأركان الأساسية التي تقوم عليها الجامعة، ومطلباً أساسياً لاستمرارها ونموها، للوفاء برسالتها على أكمل وجه، ومنذ القرون الأولى لنشأة الجامعات وحتى وقتنا الحاضر؛ ومفهوم الحرية الأكاديمية يعد من الدعامات الرئيسة التي تعتمد عليها الجامعات في أداء رسالتها كمنبع للفكر، والحياة العلمية المرنة المنفتحة على العالم (الزيدي، 2014).

فالحرية مطلباً ضرورياً لا غنى عنه في الحياة الجامعية؛ حيث ينمو في ظلها الفكر، وتزدهر الثقافة، وتبرز المواهب، ويترعرع الإبداع والابتكار، وبدونها يصعب على الجامعة أن تؤدي رسالتها على أكمل وجه (قمبر، 2013). والحرية مهمة في جميع جوانب الحياة لأنها تختص بالإبداع والتطوير والابتكار والفكر البناء والعمل على الإثراء الثقافي والمادي (Keith, 2015).

ويمكن القول إنَّ تعزيز بنية ومخرجات العمل في الجامعات، يساهم في بناء قاعدة صلبة من الدراسات النظرية والتطبيقية والإحصائية المتكاملة والدقيقة؛ تنعكس إيجاباً على عملية التنمية وبرامجها على كافة المستويات سواء الحكومية أو القطاع الخاص وعلى تحقيق متطلبات الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة حيث سارت العديد من الدول المتقدمة بخطى متسارعة نحو تعزيز وتفعيل العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات، تبلورت هذه الخطى في إنشاء مراكز تقنية متطورة تعرف بمراكز التميز (العثمان، 2010).

ولا شك أن المملكة الاردنية الهاشمية تشهد حراكًا جادًا ومبادرات وبرامج موجهة؛ لدعم وتحديث بنائها المعرفي وتمكين مؤسساتها العلمية من الانتقال من مرحلة استهلاك المعرفة إلى مرحلة توليدها، وإنتاجها ونشرها. ولقد أكدت نتائج دراسات كدراسة الرويلي (2019)، والبرجس والزبون (2020) بأن الحريات الأكاديمية حظيت بنصيب وافر من اهتمام الجامعات لدورها في تحقيق رسالة الجامعات وأهدافها وتمكينها من المساهمة النشطة في التوليد المعرفي ونقل التقنيات الحديثة وتوطينها، مما دفع بالعجلة خطوة نحو الأمام؛ حيث بدأت تلك الجامعات والمؤسسات البحثية إلى تبنى مشروعات رائدة تسهم في حل مشكلات المجتمع، وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة، وتبتعد بعض الشيء عن البحوث العلمية المجردة التي تناقش قضايا نظرية لا تمت للواقع بصلة.

وترى الباحثة أن من فوائد الجامعات هو تكريس جهودها في تعزيز الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الأساسية والتقليدية. وأن أهمية الحريات تزداد بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس الذين يتواجدون في قمة الهرم الجامعي؛ لما لهذه الحرية من تأثير في توضيح الخطوط العريضة، التي يتوجب عليهم السير على هديها، عند ممارسة العمل الأكاديمي والبحثي وخدمة المجتمع، واتخاذ القرارات الخاصة بمعالجة المشكلات، والمواقف المختلفة، وتحديد الأهداف التنظيمية، واختيار الوسائل المناسبة لاتخاذ القرار، بهدف رفع مستوى إنتاجيته العلمية من البحوث وقيامه بواجباته المهنية نحو طلابه وزملائه ومجتمعه.

مشكلة الدراسة:

تمثل الجامعات عنصرًا أساسيًا في هيكل المجتمع المعاصر، حيث إنها تعتبر معاقل أساسية للعلم والفكر والثقافة، وبها تتلاقح الأفكار وتطرح الآراء وتدور الحوارات وتنجز البحوث والدراسات وتتسامى المبادئ والقيم (الزيدي، 2014). وتعتبر حرية عضو هيئة التدريس مصدرًا للحراك الفكري والتقدم العلمي للجامعات مما ينعكس أثره، على المجتمع بشكل عام تطورًا وتنمية إن لم يكن أساس التطور والتنمية. وترى الباحثة من خلال عملها في الميدان التربوي ودراستها الجامعية أنه وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه الجامعات الاردنية في مجال الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس إلا أنها لا زالت تعاني العديد من المشكلات التي تؤثر بدورها على فعالية هذا الموضوع، حيث تواجه الحرية الأكاديمية كأي نشاط علمي يتطلب رصد مختلف الموارد عديداً من المشاكل والعقبات التي قد تحد من انطلاقاته، وتحقيق أهدافه. وجدير بالذكر أن هذه المعوقات تتباين بين مجتمع وآخر والمتمثلة في انخفاض مستوى البحوث العلمية بالإضافة إلى قلة الاهتمام بالحرية الأكاديمية، وانخفاض مستوى الجودة النوعية للتعليم العالي (الرويلي، 2019).

ولا شك بأن تقليص الحريات الأكاديمية في الجامعات له أكبر الأثر في ذلك، حيث يؤدي إلى انخفاض الجودة النوعية للجامعة، وزيادة العبء التدريسي على عضو هيئة التدريس، مما ينعكس أثره على التعليم الجامعي ككل وحتى تستطيع الجامعات تحقيق أهدافها وتتجاوز العديد من مشكلاتها فإن عليها أن تضمن في قوانينها وأنظمتها ما يكفل الحرية لأعضائها، ولن يتحقق ذلك إلا في ظل جامعة تتمتع بحريتها واستقلاليتها إداريًا وأكاديميًا وماليًا (البرجس والزبون، 2020).

فحرية الجامعة تعني التكامل بين هذه المجالات الثلاثة، ونظرًا لأن مفهوم الحرية الأكاديمية ومجالاتها تختلف باختلاف العصور والمجتمعات، فلا بد من إجراء مزيد من البحوث والدراسات حولها على مختلف المجتمعات، لذا فإن مشكلة الدراسة تركزت في الكشف عن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم في ضوء عدد من المتغيرات. وتجيب الدراسة عن الاسئلة الآتية:

1. ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم؟.
2. ما الفروق بين متوسطات المستجيبين في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، نوع الكلية، الرتبة الأكاديمية)؟

أهمية الدراسة:

تستند الدراسة الحالية في أهميتها على الآتي:

الأهمية النظرية: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الآتي:

1- أهمية الدور الذي تقوم به الجامعات الاردنية باعتبارها من أهم المؤسسات في المجتمع، وهي المنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين ورواد الإصلاح والتطوير.

2- وكما أن هذه الدراسة تستمد أهميتها من الموضوع الذي تعالجه والأهداف التي تحاول تحقيقها لفتح المجال أمام دراسات مستقبلية تربط ما بين واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات الاردنية.

3- وتبرز أهمية هذه الدراسة كذلك من خلال النتائج التي يمكن أن يتم التوصل إليها وتقديم معلومات حول الحريات الأكاديمية في الجامعات الاردنية،

4- وكذلك ستساعد هذه الدراسة على رفد الأدب التربوي بمزيد من الدراسات التي تتعلق بمثل هذا النوع من الدراسات.

الأهمية العملية: تستمد هذه الدراسة أهميتها التطبيقية من الآتي:

1- إفادة العاملين في وزارة التعليم العالي والجامعات الاردنية وخاصة في مجال تضمين ممارسة الحريات الأكاديمية في مؤسسات التعليم الجامعي، حيث أنها يمكن اعتبارها من الدراسات الهامة من نوعها في الجامعات الاردنية حول ممارسة الحريات الأكاديمية.

2- كما يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة من قبل المسؤولين في الإدارة العليا للجامعات الاردنية وعمادات الكليات من خلال ما توفره هذه الدراسة من تغذية راجعة تساعد متخذي القرار في الجامعات فيما يتعلق بدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية.

3- كما يؤمل أن تكون هذه الدراسة مرجعا لأبحاث ودراسات أخرى في هذ المجال لإفادة الباحثين والمهتمين؛ نظرا لقلة الدراسات حول الحرية الأكاديمية، وبالتالي قد تفتح المجال أمام المزيد من الدراسات بهذا المجال.

حدود الدراسة ومحدداتها:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على تناول درجة ممارسة الحريات الأكاديمية من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية.
- الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة في الجامعة الاردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا وجامعة مؤته.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2021/2020.
- الحدود البشرية: اقتصر تطبيق الدراسة على أعضاء هيئة التدريس.

المصطلحات والتعريفات الاجرائية:

الحرية الأكاديمية: أشار طه (Taha, 2018) إلى أن الحرية هي حرية الأفراد في أن يعبروا بحرية عن آرائهم في المؤسسة أو النظام الذي يعملون فيه، وفي أداء وظائفهم دون تمييز أو خوف، وفي المشاركة في الهيئات المهنية أو التمثيلية، وفي التمتع بكل حقوق الإنسان المعترف بها دولياً والمطبقة على الأفراد الآخرين في نفس الاختصاص. وتعرف الباحثة الحرية الأكاديمية إجرائياً بأنها: حرية أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الاردنية والعلوم والتكنولوجيا ومؤته في مجال البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع، وتم قياسها من خلال استجابة أعضاء هيئة التدريس على فقرات الاستبانة المعدة لاغراض هذه الدراسة.

- أعضاء هيئة التدريس: يقصد بأعضاء هيئة التدريس في هذه الدراسة الأعضاء الذين يمارسون العملية التعليمية والأكاديمية في التخصصات العلمية المختلفة المعينين على درجة أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد في الجامعات المقصودة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء مراجعة للأدبيات النظرية المتعلق بالحرية الأكاديمية. كما يتضمن استعراضاً لعدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة.

أولاً: الإطار النظري:

تحتل الحياة الجامعية مكاناً مهماً في حياة المجتمعات لاسيما في المجتمعات العربية فهي تمثل الأرضية الهامة لصنع الأجيال المتعلمة والمتحصنة بالعلوم والتكنولوجيا والآداب والفنون، والتي ستساهم في بناء هذه المجتمعات وفق المرتكزات التي يرتكز عليها بناء الحضارة الإنسانية والتي يمتلك التاريخ العربي الإسلامي موروثاً هائلاً في تأسيس وتشريع قوانين التربية والعلوم والثقافة. وبارتباط مفهوم الحرية والتحرر بحياة الإنسان وحضارته، أصبحت الحرية حقاً من حقوقه الأساسية، لتكون له المرجعية في الإرادة والاختيار في المعتقدات الدينية والسياسية، والسلوك الإنساني (أبو خليل، 2011).

ويلعب التعليم العالي باعتباره قمة النظام التعليمي دوراً مهماً في تهيئة الأفراد للتعامل مع هذه المتغيرات ومجابهة تحدياتها وبناء الوعي الإنساني بحقيقة هذه الحرية وأهميتها في بناء الإنسان حاضراً ومستقبلاً، فالجامعات لا ينحصر دورها في مواجهة التحديات الآتية فقط، بل أن دورها يتعدى هذا الإطار الزمني المحدود ليمتد إلى الاستشراف والتنبؤ بتلك التحديات المستقبلية واتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة للتصدي لها قبل حدوثها (البواردي، 2009).

فالتعليم العالي يعد الأفراد ليكونوا عناصر منتجة إذ يساعدهم على زيادة مستوى الإنتاجية المستقبلية وتحسين مستوى الأداء عن طريق تطوير مهاراتهم المختلفة، كما يؤدي التعليم العالي ممثلاً بالجامعات والكليات دوراً مهماً في تحريك عملية التنمية الشاملة (صقر، 2012).

من هنا لا يخفى على أحد أهمية دور الأستاذ الجامعي في إعداد هؤلاء المتعلمين الإعداد الجيد والملائم باعتباره المفكر وصاحب القرار، وقارئ المستقبل، والمعبر عن هموم وتطلعات هؤلاء الأفراد. ولكي يكون الأستاذ الجامعي خلاقاً ومعطاءً في العملية التعليمية التعلمية وبما ينتجه من دراسات وبحوث، فلا بد أن يتوفر له قدر من الحرية التي تتيح له التحرك بحرية معقولة دون قيود تعيق عمله (الزيدي، 2014).

مما سبق يتضح أن الحرية تعد مطلباً ضرورياً لا غنى للحياة الجامعية عنها؛ ففي ظلها ينمو الفكر وتزدهر الثقافة وتبرز المواهب، وبدونها يصعب على الجامعة أن تؤدي رسالتها على الوجه الاكمل.

والحرية في اللغة كما جاء في لسان العرب: حر يحر إذا صار حراً والاسم حرية وحرره: أعتقه. وتحرير الولد أن يفرده لطاعة الله عز وجل وخدمة المسجد والحر من الناس: أخيارهم وأفاضلهم، وحرية العرب: أشرافهم والحر الفعل الحسن والحرة من النساء الكريم وسحابة حرة: كثيرة المطر (ابن منظور، 1990). أما معنى الحرية اصطلاحاً فيعرفها الخطيب (2014) بأنها قدرة الإنسان على اختيار أفعال، أي أن يكون الفاعل مختاراً بحيث إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل.

ولقد أخذ تطور مفهوم الحرية في عصرنا مناحي ثلاثاً: التوسع في مفهومها وافقها، والغموض في إعلانها، وعدم الاستقرار في ثبوتها ونفاذها، لوجود ظاهرة الازدواج بين النظرية والواقع. وفي الماضي كانت الحرية الشخصية معدومة: ففي عهد اليونان: ظلت المساواة والحرية التي نادى بها (بركليس) محصورة في مدينة أثينا، ولا حظ للأجنبي فيها، ولا حق للعبد أن يتمتع بها. وكان الرومان: يستعبدون الناس الذين يعجزون عن دفع ديونهم، ثم قامت ثورة في روما بين الأشراف ورجال الشعب، أدت على أن الشعب طالب بالمساواة، لأن حب المساواة أمر طبيعي في دم كل إنسان. ثم قرر الرومان حرية الاعتقاد (الطنبور، 2013).

وأشار محافظة (2014) إلى أن بوادر الحرية الأكاديمية بدأت بالظهور بتأسيس جامعة لايدن Leiden في هولندا سنة 1575 م حيث منحت المعلمين والطلبة شيئا من الحرية الأكاديمية في بداية نشأتها وتم الإعتراف – لأول مرة – بحق الأساتذة كأفراد في ممارسة البحث والتدريس دون قيود. ويعرفها العجلوني (2016) على أنها حق الجامعة والطلبة للحصول على المعرفة دون خوف من الملاحقة ودون تمييز على أساس الخليقة أو الاتجاه وهذا الحق يتضمن الحق في التعبير أي الحق في الكلام.

ويبقى الهدف فيما تحققه الحرية الأكاديمية من فائدة، وفيما تقدمه من دعم فعال للمهام التدريسية والتربوية والممارسات العلمية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والعاملين للقيام بأدوارهم بشكل جيد هو المكسب الرئيسي للمؤسسة التعليمية العليا. وقد تطور مفهوم الحرية الأكاديمية واتسع نطاقه في القرنين السابع عشر والثامن عشر في الجامعات

الألمانية ولاسيما جامعتي لايبتسغ Leipzig وجامعة غوتنجن Goettingen وبإنشاء جامعة برلين سنة 1811 م تحت رئاسة الفيلسوف الألماني يوهان غوتليب فيخته أصبحت الحرية تعني حرية التعليم والتعلم (الصاوي، 2015).

ويذكر خلف (2017) إلى أنه في الولايات المتحدة الأمريكية نصت - نشرة الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات American Association University professors (AAUP) الصادرة في مطلع القرن التاسع عشر على حق الأساتذة الجامعيين في أن يناقشوا المادة الدراسية التي يعرضونها في الصف الدراسي بالطريقة التي يرونها مناسبة على أن يكونوا حذرين في العرض والنقاش لكي لا يقعوا في هفوات، واعتبرت الجمعية الأستاذ مواطناً وعضواً في جمعية المحترفين، فإذاتكلم أو كتب فهو مواطن حر من الرقابة الجامعية، تمنحه الديمقراطية في التعليم الجامعي قدرة كبيرة على المشاركة في صنع القرار والمناقشة الحرة في العمل الأكاديمي والمكانة المرموقة في أواسط المجتمع المحلي.

وتعتبر الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس قيمة أساسية من قيم الجامعة يستحيل في غيابها إزدهار الفكر والإبداع ويذكر صالح (2016) أن الحرية الأكاديمية للأستاذ تعني حريته في متابعة بحوثه للوصول إلى نتائج سليمة، وعرض نتائج بحوثه على طلابه، ونشر نتائج بحوثه بحيث يستفيد منها زملاؤه وينتقدونها، واختيار الكتب المقررة للمواد التي يدرسها، واختيار طريقة التدريس التي يراها مناسبة، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالأمور الأكاديمية في مجال التخصص، والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار القيادات على مستوى الكلية وعلى مستوى الجامعة.

ويضيف رضا (2016) أن الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس تعني حقهم في رسم مناهجهم في البحث والتدريس وتحديد الوسائل التي تحقق ذلك أو حقهم في الإستقلال في التفكير والعمل سعياً وراء الحقيقة والتماسها.

والحرية الأكاديمية فكر وسلوك وقناعة تحكمها بعض المبادئ وذكر منه جعنيني (2008) المسؤولية والصدق العلمي الملتزم بقيم البحث العلمي والأمانة العلمية: المتصلة بتقديم المعرفة والتزام قيم العملية التعليمية وأهدافها المرجوة والموضوعية العلمية والأدبية: المتصلة بتقديم وجهة نظره أو عرض وجهة نظر أخرى وبأن لا يعارضها أو يقدمها على أساس قطعي وأنها الأفضل إلا من خلال عرض شامل وتقديم واف لكل وجهات النظر والآراء والأفكار ذات العلاقة بما يقدمه أو يعرض له الأستاذ الجامعي. والشجاعة العلمية: وتتصل بالجرأة التي ينبغي أن يتحلى بها الأكاديميون بممارستهم العلمية في سياق التدريس والبحث والعلاقة العلمية. والانضباط الذاتي والجمعي ويقصد به أن يظهردائماً فكراً ومسلكاً بتطابق واضح بين ما يؤمن ويمارس.

ويرى الصاوي (2015) أن للحرية الأكاديمية أبعاد ومقومات منها: حرية التفكير: وتتمثل في قدرة الفرد على التعبير عن أفكاره بصوت مسموع بأمانة وإخلاص وصدق دون قيود والوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها.

وحرية الاختيار: قدرة الفرد وتمتعه بدرجة كاملة من الاستقلالية في الاختيار وصنع قراراته من بين الإمكانيات والبدائل التي يتوصل إليها والتي تتاح له عبر مسيره حياته.

وحرية التعبير عن الرأي: قدرة الفرد على إبداء وجهة نظره حيال موضوع معين وإطلاق قواه الخلاقة المبدعة وحقه في المناقشة والحوار والنقد البناء دون تحيز أو تعصب وهذه الحرية تضبطها حدود وتحكمها قيود. وحرية البحث العلمي: وهي حق الأساتذة والعلماء في الجامعات والأكاديميات في الكلام والتعبير والتفكير والمناقشة والمجادلة والمشاركة واختيار البحوث العلمية وإجرائها وحرية نشر نتائج هذه البحوث بصورة صريحة ونقلها للمجتمع بدون حذف أو تعديل.

وقد أشار الغريب (2016) إلى أن أهم مظاهر الحرية الأكاديمية تتمثل في حرية كل من عضو هيئة التدريس والطالب والعامل في أن يبحث عن الحقيقة، وأن ينشر ما يتوصل إليه منها، وكذلك حرية إعطاء أفكاره ومعلوماته في

ميدان التخصص دون التعرض لأي ضغوطات وحرية التعبير عن أفكاره وآرائه، وحرية الإسهام في النشاطات والخدمات التطوعية في المجتمع المحلي.

فالمجتمع يستفيد من الحرية الأكاديمية بصورة مباشرة وعاجلة عن طريق تأثيرات ومنافع العلوم الطبيعية وتدريب الكوادر التقنية وتربية قادة المستقبل، وبصورة غير مباشرة وعلى المدى الطويل بالحفاظ على نواتج المعرفة ومنع تخريبها أو تشويهها لأسباب أيدولوجية مهما كانت تطبيقاتها الحالية غير مقبولة (الشمري، 2018).

إن حق أعضاء هيئة التدريس فى حرية التعبير عن وجهات نظرهم وأفكارهم وأختيار مضامين المواد الدراسية بحرية وكذلك إختيار مواضيع البحث وحرية المشاركة فى صنع القرار دون تدخل أو ضغط من أى جهة كانت وذلك بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية. كما تعرف بأنها "حق أعضاء الهيئات التدريسية القيام بأعمالهم والتعبير عن آرائهم فى مختلف المواضيع الأكاديمية، وذلك بإعطائهم الشعور بالأمن لتدريس طلبتهم وإجراء بحوثهم العلمية بحرية ولا تعنى الإنفلات من إرث المجتمع وتجاوز الضوابط المجتمعية، والتعالى على القيم، بل مراعاتها بشكل واع يخدم متطلبات مصالح المجتمع ككل" (خطابية والسعود، 2011، 33).

مقترحات لتطوير مستوى الحرية الأكاديمية في الجامعات:

أورد الأدب التربوي مجموعة من المقترحات التي تسهم في تطوير مستوى الحرية الاكاديمية في الجامعات، ومنها كما أورده الشمري (2018) والعجلوني (2016):

- تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية المتعلقة بالقسم الذي ينتمون إليه.
- إنشاء عمادة خاصة بأعضاء هيئة التدريس تهتم بالشؤون الأكاديمية وتكون حلقة وصل بين إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس.
- وضع نوع من الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات لضمان حقوقهم الخاصة.
- العمل على رفع الوعي بأهمية الحرية الاكاديمية في تحقيق أهداف الجامعة ورفع كفاءتها.
- تحري الدقة في اختيار أعضاء هيئة التدريس لتجنب إساءة استخدام الحرية الأكاديمية.
- إعادة النظر في بعض النصوص القانونية من نظام الجامعات لتمكين الحرية الاكاديمية فيها.
- تشكيل لجنة خاصة لتنظيم الحرية الأكاديمية في الجامعات.
- تشجيع إصدار المجلات العلمية من أجل تنشيط الحركة الفكرية.

وترى الباحثة في ضوء ما تم استعراضه في الإطار النظري أن الحرية الأكاديمية حق من حقوق الإنسان، وإذا كانت حقوق الإنسان حقوق عامة، فالحرية الأكاديمية هى حرية خاصة لأعضاء المجتمع الأكاديمى، وقد يرى البعض تناقض فى ذلك، ولكن الحرية الأكاديمية ليست امتيازا، لأنها ضمن متضمنات التراث الفكرى والدستورى والقانونى لحقوق الإنسان، فهى رغم أنها دعوة جديدة إلا أن مقاصدها موجودة فى مبادئ ومواثيق حقوق الإنسان. وقد كثرت محاولات تقنين الحرية الأكاديمية أى تأصيلها، وإيجاد سند لها فى مبادئ ومواثيق حقوق الإنسان، واهم مرجعية قانونية للحرية الأكاديمية هو الحق فى التعليم، وأيضا إلى عدد من الحقوق المتفرقة فى المواثيق الدولية، خصوصا تلك التى تتضمن الحق فى حرية الفكر والرأى والتعبير.

ثانياً: الدراسات السابقة:

قامت الباحثة باستعراض بعض الدراسات ذات الصلة حول موضوع الحرية الأكاديمية والتي تم تقسيمها إلى دراسات عربية وأجنبية. وفيما يلي عرض لتلك الدراسات متسلسلة من الأحدث للأقدم.

الدراسات العربية:

أجرى الشمري (2018) دراسة هدفت إلى قياس واقع الحرية الأكاديمية المتعلقة بالبحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة حائل بالسعودية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبانة مكونة من (31) فقرة، وجرى توزيعها على عينة بلغت (551) عضو هيئة تدريس من جامعة حائل في المملكة العربية السعودية، وأظهرت النتائج أن تقديرات افراد العينة لواقع الحرية الأكاديمية في البحث العلمي في جامعة حائل كانت متوسطة، وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس لواقع الحرية الأكاديمية المتعلقة بالبحث العلمي تعزى لمتغيري الرتبة الأكاديمية والخبرة التدريسية.

وأجرى العجلوني (2016) دراسة هدفت إلى معرفة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في الأردن، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي من خلال إعداد استبانة مكونة من (41) تم توزيعها على عينة بلغت (170) عضو هيئة تدريس، وتبين من خلال نتائج الدراسة أن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية كانت متوسطة في مجالات البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع والتعبير عن الرأي، كما بينت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى للجنس لصالح الذكور، في حين لم تظهر النتائج اية فروق دالة احصائيا في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغيري نوع الكلية والرتبة.

وأجرى الخطايبة والسعود (2015) دراسة هدفت إلى تعرف تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقة ذلك بإنجازهم البحثي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، بلغت عينة الدراسة (510) أعضاء تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، ولغايات جمع البيانات تم تطوير استبانة لتعرف تصورات أعضاء هيئة التدريس، وأظهرت نتائج الدراسة أن تصورات أعضاء هيئة التدريس لدرجة حريتهم الأكاديمية في مجالات اتخاذ القرار وخدمة المجتمع والبحث العلمي قد جاءت بدرجة متوسطة، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً في تصورات أعضاء هيئة التدريس لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي تعزى لنوع الجامعة ولصالح الجامعات الرسمية، ونوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية، والرتبة الأكاديمية ولصالح رتبة الأستاذ، والخبرة الجامعية ولصالح أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة الممتدة من (5– 10) سنوات.

وأجرى الشبول (2014) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلبة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة استبانة مكونة من (44) فقرة وتم توزيعها على عينة بشكل عشوائي، وبلغت العينة (852) من أعضاء الهيئة التدريسية، و(1087) من الطلبة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية عالية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للجنس في مجال اتخاذ القرار على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة للحرية الأكاديمية وجاءت الفروق لصالح الذكور، وعدم وجود فورق ذات دلالة إحصائية تعزى للجنس، ووجود فروق ذات دلالة تعزى للرتبة الأكاديمية ولصالح رتبة الأستاذ، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة الجامعية لصالح الأفراد الذين تقل خبرتهم عن (5) سنوات.

وأجرى البلعاسي (2014) دراسة هدفت إلى قياس درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى الأكاديميين في كليات التربية في الجامعات الرسمية السعودية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (490) عضو هيئة تدريس موزعين على خمس جامعات تم اختيارها بواقع جامعة لكل منطقة جغرافية في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة استبانة مكونة من (56) فقرة. وتوصلت الدراسة للآتي: أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى

الأكادميين في كليات التربية متوسطة، ووجود فروق دالة إحصائياً في درجة ممارسة الأكاديميين في كليات التربية للحرية الأكاديمية تعزى للخبرة ولصالح الأكاديميين من ذوي الخبرة الممتدة من (5–10) سنوات، ولمتغير الرتبة الأكاديمية ولصالح رتبة أستاذ.

وهدفت دراسة ابو حميد (2012) إلى التعرف على مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والتعرف على الوضع الراهن للحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، واستخدم المنهج الوصفي واعتمدت الاستبانة كأداة للدراسة حيث تم تطبيق الاستبانة على (491) عضواً من العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس السعوديين ذكوراً وإناثاً من جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وكان عدد الاستبانات المكتملة (412) استبانة، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: كانت تقديرات افراد الدراسة للحرية الأكاديمية الممارسة في مجالات التدريس والبحث العلمي واتخاذ القرار متوسطة، في حين كانت تقديرات أعضاء هيئة التدريس للعوامل التي من شأنها تطوير الحرية الاكاديمية عالية من وجهة نظرهم، ولا توجد فروق دالة إحصائياً في ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية تعزى لمتغير الجنس، والرتبة الأكاديمية، ونوع الكلية.

وأجرى الطراونة (2011) دراسة هدفت إلى معرفة درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة ومقوماتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وتكونت عينة الدراسة من (350) عضو هيئة تدريس في الجامعات الحكومية والخاصة. واسخدمت الدراسة المنهج الوصفي مستخدمة استبانة مكونة من (61) فقرة تقيس درجة ممارسة الحرية الأكاديمية، واستبانة مكونة من (33) فقرة تقيس معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية، وتوصلت الدراسة إلى الآتي: أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية عالية، وأن درجة معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الحكومية منخفضة، ولا توجد فروق دالة إحصائياً في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة والرتبة الأكاديمية.

الدراسات الأجنبية:

دراسة جودل (Goodell, 2017) وهدفت إلى التعرف على مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، وهل يعتبرون الحرية الأكاديمية مظهراً هاماً من مظاهر التعليم العالي، إضافة إلى التعرف على مدى وجود أي تهديدات تهدد حريتهم الأكاديمية، وعن مدى وجود علاقة بين الحرية الأكاديمية والتثبيت في الخدمة، اتبعت الدراسة المنهج النوعي، وقد تمت مقابلة ثلاثين عضواً من أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بجامعة فيرجينا كومنولث لعشر سنوات فأكثر في تخصصات (علم الاجتماع، علم النفس، علم الأجناس، العلوم السياسية، الدراسات الحضرية، العدالة الجنائية، دراسات المرأة، الدراسات الأفريقية – الأمريكية، وتشير النتائج إلى أن: أعضاء هيئة التدريس يختلفون في مدركاتهم العامة حول الحرية الأكاديمية على الرغم من أن بعض أفراد العينة اتفقوا على أن الحرية الأكاديمية قد وفرت الحماية للبحث والتدريس.

وأجرى سينبسون (Sainpson, 2016) دراسة بهدف الكشف عن أنواع السياسات والإجراءات والممارسات السائدة بحرم كلية المجتمع بولاية كاليفورنيا المستخدمة للحد من الحديث الصفي لأعضاء هيئة التدريس، وتقرير ما إذا كانت القيود المؤسساتية متفقة مع المبادئ الدستورية والقانونية الحالية ومبادئ الحرية الأكاديمية المطبقة بالتعليم العالي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي والنوعي، وتضمنت عينة الدراسة تسع كليات مجتمع من ضمن

(109) كليات مجتمع بكالفورنيا بالولايات المتحدة الامريكية، وكان من النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي ان الإجراءات المتبعة للحد من الأحاديث الصفية لأعضاء هيئة التدريس تعتبر غير متوافقة مع المبادئ الدستورية ومبادئ الحرية الأكاديمية، وذلك ناجم عن أحد الأسباب التالية: عدم رغبة المدراء في اقتحام سياسة هيئة التدريس، وعدم حصول مدراء الكليات على التدريب الملائم لذلك، والقلق بشأن اتخاذ إجراءات غير مناسبة نظراً للإشكاليات المتعلقة بمبادئ الحرية الأكاديمية.

وأجرى براون (Browyn, 2015) دراسة هدفت إلى التعرف على كيفية التعامل مع التغيرات الثقافية والإدارية الحاصلة في الجامعات الأمريكية في مجال إطلاق الحرية الأكاديمية لدى المدرس في التعبير عن أفكاره وآرائه، اتبعت الدراسة المنهج النوعي، وتكونت عينة الدراسة من عدد من المدرسين الذين شاركوا في الإجابة على أسئلة حول الدراسة حيث كان لديهم تصور مناسب حول الأمور المطروحة. حيث استخدم الباحث أسلوب المقابلة وأخذ الملاحظات حول المشاركين لفهم الظاهرة قيد الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: قدم المشاركون مقترحات متعددة لتعزيز الحرية الأكاديمية ومنها إتاحة الحرية الأكاديمية الكافية لكي تعمل على تجسير الهوة الثقافية بين المؤسسة وبين الأستاذ الجامعي بحيث يكون هناك احترام للحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، كما أن تحقيق مبدأ استقلالية أعضاء هيئة التدريس سيعمل على تعزيز الحرية الأكاديمية لدى الفرد بحيث يستطيع تقبل التغيير بشكل مباشر.

وأجرت اليزالادا (Elizalada, 2014) دراسة هدفت إلى تسليط الضوء على مفهوم الحرية الأكاديمية أو حرية إقامة الجامعات والمؤسسات التربوية خلال فترة الجنرال فرانكو الإسباني، واستخدم الباحث طريقة دراسة وتحليل الوثائق المرتبطة بالدراسة من فترة (1936–1975) لدراسة مدى ممارسة الحرية الأكاديمية في إقامة المؤسسات في عهده، كما تم دراسة عدد من المؤسسات التربوية الحكومية لمعرفة مدى ممارسة الحرية الأكاديمية فيها، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود ضعف في تبني مفهوم الحرية الأكاديمية لدى القوانين الإسبانية ولدى المؤسسات الجامعية التي تم إنشاؤها في هذه الفترة بحيث تحتاج إلى التعزيز خلال تلك الفترة الدراسية.

أما دراسة بولاند (Boland, 2014) فقد هدفت إلى بيان مدى علاقة الحرية الأكاديمية بمفهوم التعبير عن الرأي حيث أن هناك تدخلات خارجية كبيرة تفرض على المؤسسات التعليمية، واستخدم الباحث المنهج النوعي من خلال طريقة المقابلة الرسمية لعينة بلغت (18) عضو هيئة تدريس بحيث كان هناك طرح الأسئلة حول موضوع الحرية الأكاديمية في مجال حرية التعبير عن الرأي لدى المؤسسات التعليمية الأمريكية وانعكاس ذلك على المنهج الدراسي المبني في تلك المؤسسات الأكاديمية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التدخلات الخارجية في مؤسسات التعليم أصبحت كثيرة في الآونة الأخيرة بسبب بعض الظروف السياسية السائدة في تلك الفترة حيث عملت على تعزيز أو إضعاف الحرية الأكاديمية.

أما دراسة رتش (Rich, 2012) فقد هدفت إلى التركيز على حرية التعبير والممارسة من قبل المدرسين لدى المؤسسات التربوية الحكومية الأمريكية حسب الحرية الأكاديمية، اتبعت الدراسة المنهج النوعي من خلال مقابلة عدد من المدرسين من الكليات الجامعية بحيث يكون لديهم تصور واضح حول هذه الدراسة من خلال ذلك وبلغ عددهم (20). أما بالنسبة لأدوات الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على الحالات الدراسية لديها بحيث يتم التركيز على بعض العناصر في مثل هذه الحالة مثل الحرية الأكاديمية ومدى ممارستها والمسؤوليات الملقاة على عاتق المدرس، ومدى اهتمام المدرس بهذا الحق الذي يكون لديه، وتوصلت الدراسة إلى أن الحرية الأكاديمية والممارسة من قبل المدرسين كانت من خلال

نقاش المواضيع المرتبطة بها، كما أن المدرس يدرك مدى الحماية المسؤولة لحريته في التعبير لكن ضمن حدود المسؤولية بحيث يكون هناك تعزيز للأمور الدراسية من خلال ذلك.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الباحثة للدراسات السابقة تجد أن جميع ما جاء في تلك الدراسات، يؤكد على أهمية دراسة موضوع الحرية وبالتحديد الأكاديمية وعلاقتها بالعملية التربوية؛ ولذلك جاءت هذه الدراسة لتؤكد على الحرية الأكاديمية في الجامعات. ونلاحظ من استعرض الدراسات ما يلي: أن بعض الدراسات تضمنت دراسة الحرية الأكاديمية بشكل عام كما في دراسة كل من الشمري (2018) والشبول (2014)، والبلعاسي (2014)، وأبو حميد (2012)، وقد أكدت جميعها على أهمية ممارسة مبادئ الحرية الأكاديمة وقيمها من قبل أعضاء هيئة التدريس، والذي ينعكس أولاً وأخيراً على تعلم وتعليم الحرية في الجامعات، وجعل المناخ التربوي مناخاً ديمقراطياً.

وتتشابه هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في الآتي: أن مجتمع الدراسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، واستخدامها للاستبانة كأداة لجمع البيانات وتميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها تناولت الحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بعدد من الجامعات الاردنية الممثلة للمناطق الجغرافية في الاردن.

وقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة بتحديد محاور الدراسة، والتعرف على المنهج العلمي المناسب، وتحديد أفراد العينة ومجتمع الدراسة، والتعرف على الأساليب الإحصائية المناسبة، وتحديد الأهداف والتساؤلات تبعا لنتائج تلك الدراسات، والتعرف على الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في تطبيق الدراسة.

إجراءات الدراسة:

يتناول هذا الجزء وصفا للإجراءات التي تم تنفيذها من حيث تحديد منهج الدراسة ووصف مجتمع الدراسة وعينتها وخطوات تصميم الأداة وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة للدراسة.

منهج الدراسة:

في ضوء موضوع الدراسة، وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف، تم استخدام المنهج الوصفي الكمي. والذي يعتمد على وصف الظاهره المراد دراستها من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط من خلال استجواب عينة كبيرة من مجتمع عينة البحث (عبيدات وعبدالحق، وعدس، 2013).

ويُعرِّف الغرايبة (2015، 18) المنهج الوصفي المسحي، بأنه: "أحد مناهج البحوث الوصفية (Descriptive Method) الذي يقوم على جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما وتحديد الوضع الحالي لها والتعرف على جوانب القوة والضعف فيه من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة لإحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه". ولقد استخدمت الدراسة الحالية هذا المنهج لقياس درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الاردنية للحريات الأكاديمية.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هئية التدريس في الجامعة الاردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا وجامعة مؤته والبالغ عددهم (3658) عضو هيئة تدريس موزعين على كافة كليات الجامعة. وفقاً للإحصائيات الواردة من قسم الموارد البشرية في كل جامعة.

عينة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على طريقة العينة العشوائية الطبقية، حيث تم اختيار عينة مكونة من (220) عضو هيئة تدريس. والجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة في ضوء المتغيرات.

جدول رقم (1) توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	مستوياته	العدد
النوع الاجتماعي	ذكر	140
	أنثى	80
المجموع		220
نوع الكلية	علمية	120
	إنسانية	100
المجموع		220
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	40
	استاذ مشارك	80
	استاذ مساعد	100
المجموع		220

أداة الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة من حيث أهدافها ومنهجها ومجتمعها، فقد استخدمت الباحثة الاستبانة لتحقيق اهداف الدراسة بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والمراجع ذات العلاقة بالموضوع ومنها دراسة الرويلي (2019) والشمري (2018)، وفيما وصف لبناء الاستبانة والتحقق من صدقها وثباتها.

بناء الاستبانة:

تكونت الاستبانة من (38) فقرة، موزعة على محاور الدراسة الرئيسة وجاءت على النحو التالي: المحور الأول وتناول: الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي وتكون من (14) فقرة، أما المحور الثاني فتناول مجال الحرية الأكاديمية في مجال التدريس وتكون من (9) فقرات. في حين بلغ عدد فقرات المحور الثالث الحرية الأكاديمية في مجال خدمة المجتمع (7) فقرات. ولتسهيل تفسير النتائج استخدم الباحث الأسلوب التالي لتحديد مستوى الإجابة على بنود الأداة. حيث تم إعطاء وزن للبدائل: (موافق بشدة =5، موافق =4، محايد =3، غير موافق =2، غير موافق بشدة =1) وجرى تقسيم استجابات أفراد عينة الدراسة إلى ثلاثة مستويات: مرتفع، متوسط، منخفض وذلك بتقسيم مدى الأعداد من 1–5 في ثلاث فئات للحصول على مدى كل مستوى أي 1.33 = 1–5 وعليه تكون المستويات كالآتي: درجة منخفضة من الاستجابة من (1–2.33)، ودرجة متوسطة من الاستجابة من (2.34–3.67)، ودرجة مرتفعة من الاستجابة من (3.68–5) (الصمادي، 2012).

صدق أداة الدراسة:

للتأكد من الصدق الظاهري للأداة قامت الباحثة بعرضها بصورتها الأولية على (11) محكماً من ذوي الاختصاص والخبراء في مجال الادارة التربوية والقياس والتقويم، وذلك للحكم على درجة ملاءمة الفقرات من حيث صلاحية الفقرات وانتماؤها للمجال المراد قياسه، واقتراح أي تعديلات يرونها، وقد أجريت التعديلات بناءً على آراء المحكمين. وبعد استرجاع الاستبانات ومراجعة آراء المحكمين، تم اختيار الفقرات التي أجمع المحكمون على مناسبتها، وتم تعديل صياغة بعض الفقرات التي أجمع المحكمون على إجراء تعديلات عليها وبنسبة 80%. واصبحت الاستبانة مكونة بصورتها النهائية من (30) فقرة.

ثبات أداة الدراسة:

قامت الباحثة باستخدام طريقة الاتساق الداخلي والتي تصنف أحياناً ضمن الطرائق المتبعة في دراسة الصدق، حيث طبقت الاستبانة على عينة مؤلفة من (20) فرداً من خارج عينة الدراسة ومن ثم تم إعادة تطبيق الاستبانة على ذات العينة بعد مرور أسبوعين واستخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون في حساب معامل الثبات لكل مجال من مجالاتها حيث بلغت (0.90).

خطوات تطبيق الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باتباع الخطوات الآتية:

– الاطلاع على الأدبيات السابقة في موضوع مشكلة الدراسة.

– إعداد استبانة الدراسة من خلال الاطلاع على الأدب السابق والدراسات ذات الصلة.

– التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة.

– قامت الباحثة معظم الوقت بتوزيع أداة الدراسة بشكل الكتروني على أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية المقصودة في هذه الدراسة من خلال تطبيق جوجل درايف.

– تفريغ البيانات بعد جمعها وإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة. ومناقشة النتائج والتوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة: شملت الدراسة المتغيرات التالية:

– المتغيرات المستقلة

1– النوع الاجتماعي: (ذكر، أنثى).

2 – نوع الكلية: ولها مستويان (علمية، إنسانية).

3 – الرتبة الأكاديمية: ولها ثلاث مستويات (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد).

–المتغير التابع:

درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية للحرية الأكاديمية.

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها تم استخدام المقاييس الاحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية: لحساب متوسط درجات استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة.
- الانحرافات المعيارية: للتعرف على مدى تشتت درجات استجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطات استجاباتهم.
- اختبار (ت) لمتغيرات النوع الاجتماعي ونوع الكلية. وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار دلالة الفروق على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية.

عرض ومناقشة النتائج:

في هذا الجزء، ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي، تمت الإجابة على أسئلة الدراسة، وعرض ومناقشة النتائج ومحاولة تفسيرها من خلال أدبيات الإطار النظري والدراسات السابقة على النحو التالي:

نتائج السؤال الأول ومناقشته: ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم بشكل عام ولكل مجال من مجالات الدراسة. كما هي موضحة في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	2	الحرية الأكاديمية في مجال التدريس	3.79	0.88	مرتفعة
2	3	الحرية الأكاديمية في مجال خدمة المجتمع	3.61	0.91	متوسطة
3	1	الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي	3.39	0.74	متوسطة
الأداة ككل			3.59	0.84	متوسطة

يشير الجدول (2) أعلاه بأن المتوسط الحسابي للأداة ككل هو (3.59)، وهو يعتبر ذو درجة ممارسة للحرية الأكاديمية متوسطة، وقد بلغ أعلى متوسط حسابي لمجال الحرية الأكاديمية في مجال التدريس حيث بلغ المتوسط الحسابي له (3.79)، وفي المرتبة الثانية جاء مجال الحرية الأكاديمية في مجال خدمة المجتمع بمتوسط حسابي (3.61)، وفي المرتبة الثالثة جاء مجال الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي بمتوسط حسابي (3.39). وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدة، حيث كانت على النحو التالي حسب ما وردت في أداة الدراسة.

1- ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي:

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الممارسة
10	تقدم الجامعة ميزانية خاصة للبحث العلمي	78.3	.78	1	متوسطة
9	تضع الجامعة لأعضاء هيئة التدريس معايير عادلة للترقية الأكاديمية.	48.3	.47	2	متوسطة
8	توفر الجامعة قاعدة بيانات الكترونية للبحث العلمي.	37.3	.72	3	متوسطة
13	يختار أعضاء هيئة التدريس المشكلات الواجب التصدي لها عند اختيار البحث بحرية.	36.3	.72	4	متوسطة
3	تعطي إدارة الجامعة الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس لإجراء البحوث في موضوعات يحددها بنفسه.	35.3	.73	5	متوسطة
4	توفر إدارة الجامعة الحرية الأكاديمية المسؤولة لعضو هيئة التدريس في نشر أبحاثه.	28.3	.77	6	متوسطة
5	تدعم إدارة الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس مادياً ومعنوياً.	27.3	.62	7	متوسطة
1	تشجع إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس الاطلاع على الأعمال البحثية لزملائهم.	26.3	61.	8	متوسطة
2	توفر إدارة الجامعة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس للاطلاع على المجلات العلمية والدوريات العلمية المتخصصة المناسبة لبحوثهم.	25.3	71.	9	متوسطة
11	تشرك الجامعة أعضاء هيئة التدريس في تقييم البحوث العلمية.	19.3	88.	10	متوسطة
12	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالتفرغ العلمي.	15.3	89.	11	متوسطة
14	تشرك الجامعة أعضاء هيئة التدريس بوضع معايير ثابتة للبحث العلمي.	10.3	93.	12	متوسطة
6	تعمل إدارة الجامعة على توفير مجلات متخصصة في حقول المعرفة المختلفة.	09.3	72.	13	متوسطة
7	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالحصول على الدعم المالي من جهات حكومية وخاصة لإجراء البحوث.	05.3	912.	14	متوسطة
الدرجة الكلية		3.39	0.74	متوسطة	

يتضح من جدول(3) ما يلي: أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الاردنية يرون أن درجة ممارستهم للحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي كانت متوسطة. ويتضح أيضاً أن التقديرات لفقرات الاستبانة جاءت جميعها متوسطة في جميع الفقرات حسب المعيار المعتمد في هذه الدراسة. حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم حول الفقرات ما بين (3.05–3.78). وجاءت الفقرة رقم (10) والتي تنص على " تقدم الجامعة ميزانية خاصة للبحث العلمي." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.78) وانحراف معياري (0.78)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (9) والتي تنص على "تضع الجامعة لأعضاء هيئة التدريس معايير عادلة للترقية الأكاديمية.." بمتوسط حسابي بلغ (3.48) وانحراف معياري (0.47). في حين جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على " تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالحصول على الدعم المالي من جهات حكومية وخاصة لإجراء البحوث." بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.05).

وتعزو الباحثة ذلك إلى عدة عوامل منها عدم وجود لوائح خاصة بتنظيم الحرية الأكاديمية في الجامعات الاردنية بشكل واضح، حيث لا يوجد لوائح خاصة بتنظيم حرية البحث العلمي، ويعتبر ذلك من العوامل التي تحد من حرية البحث بدرجة كبيرة، حيث إن مفهوم حرية البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس تشكل بشكل فردي وممارسة حرية البحث داخل الجامعات يتم وفق الاجتهادات الشخصية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الضعف العام الذي تعاني منه الجامعات في مجال الحرية الاكاديمية في البحث العلمي، كما يمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى أن اختيار المجلات العلمية والدوريات وأوعية النشر للبحوث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس يكون وفق اهتمامات المجلات العلمية نفسها، وبالاعتماد على السرعة في النشر العلمي وأن ما يهم الجامعة أن تكون المجلات محكمة، وتصدر عن جهات جامعية، أو مراكز بحثية ذات سمعة طيبة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الشمري (2018) والعجلوني (2016)، والخطايبة والسعود (2015)، وأبو حميد (2012) التي توصلت جميعهم إلى أن تقديرات افراد الدراسة للحرية الأكاديمية الممارسة في مجال البحث العلمي كانت متوسطة.

2- ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال التدريس:

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال التدريس مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الممارسة
23	يلتزم أعضاء هيئة التدريس بالساعات المكتبية المحددة لهم.	3.98	0.93	1	مرتفعة
22	تسمح الجامعة بالحرية لعضو هيئة التدريس بأداء أعمال إضافية إلى نصابه التدريسي.	3.88	0.87	2	مرتفعة
19	يتوفر حرية اختيار اسلوب التدريس المناسب للمقررات الأكاديمية التي يقوم العضو بتدريسها.	3.84	1.00	3	مرتفعة
20	يتاح اختيار المقررات الأكاديمية التي يقوم بتدريسها عضو هيئة التدريس بكل حرية.	3.80	1.00	4	مرتفعة
21	يقوم عضو هيئة التدريس بتفسير الحقيقة العلمية ضمن نطاق معرفته الأكاديمية ومن خلال قراءاتي الخارجية للآخرين.	3.77	1.01	5	مرتفعة
16	يتم تقييم أداء الطلبة وتسجيل الدرجات الحقيقة دون ممارسة ضغوط	3.75	0.89	6	مرتفعة
15	يتم توزيع مفردات المقررات التي يدرسها عضو هيئة التدريس بالشكل الذي يراه مناسباً له وبما يتوافق وخطة المقرر.	3.74	0.97	7	مرتفعة
17	يتاح تبادل الحديث والنقاش في الموضوعات ذات العلاقة بموضوع المادة التي يقوم العضو بتدريسها.	3.71	1.03	8	مرتفعة
18	تُحدد المصادر العلمية للمقررات الأكاديمية التي تدرس بكل حرية.	3.70	0.88	9	مرتفعة
الدرجة الكلية		3.79	0.88	مرتفعة	

يتضح من جدول رقم (4) ما يلي: أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الاردنية يرون أن درجة ممارستهم للحرية الأكاديمية في مجال التدريس كانت مرتفعة، ويتضح أيضاً أن التقديرات لفقرات الاستبانة جاءت جميعها ضمن التقديرات المرتفعة حسب المعيار المعتمد في هذه الدراسة، حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم حول الفقرات ما بين (3.70–3.98)، وجاءت الفقرة رقم (23) والتي تنص على " يلتزم أعضاء هيئة التدريس بالساعات المكتبية المحددة لهم" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.98) وانحراف معياري (0.93)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (22) والتي تنص على " تسمح الجامعة بالحرية لعضو هيئة التدريس بأداء أعمال إضافية إلى نصابه التدريسي " بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وانحراف معياري (0.87). في حين جاءت الفقرة رقم (18) والتي تنص على" تُحدد المصادر العلمية للمقررات الأكاديمية التي تدرس بكل حرية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.70).

وقد يعود السبب في ذلك لعدد من العوامل منها: قناعة الإدارة العليا بالكفاءات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس فليس هناك من قيود أو شروط تجبر أعضاء هيئة التدريس على اتباع أسلوب معين في التدريس، كما أن أسلوب التدريس بحد ذاته يعتمد على عدة أمور كطبيعة المادة الدراسية ولموضوع ومستوى الطلاب وغيرها؛ فمن الطبيعي أن لا يتم تقييدها وحصرها بأسلوب معين، وتختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة العجلوني (2016) وأبو حميد (2012) التي توصلت إلى أن تقديرات افراد الدراسة للحرية الأكاديمية الممارسة في مجال التدريس متوسطة.

3- ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال خدمة المجتمع.

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال خدمة المجتمع مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الممارسة
25	يشارك عضو هيئة التدريس في الندوات وورش العمل في المجتمع المحلي.	3.88	1.06	1	متوسطة
27	يمارس عضو هيئة التدريس أنشطة العمل التطوعي داخل الجامعة.	3.71	1.21	2	متوسطة
28	يتاح لعضو هيئة التدريس تأسيس جمعيات علمية في ميدان تخصصه الذي يعمل به.	3.63	1.02	3	متوسطة
24	ينضم عضو هيئة التدريس إلى هيئات العمل التطوعي خارج الحرم الجامعي دون وجود عوائق.	3.58	0.96	4	متوسطة
26	يتاح لعضو هيئة التدريس التواصل مع المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بتخصصه الاكاديمي	3.51	1.01	5	متوسطة
29	يشارك عضو هيئة التدريس في عضوية مؤسسات المجتمع.	3.50	1.00	6	متوسطة
30	يقدم عضو هيئة التدريس الاستشارات والخبرات للمجتمع المحلي.	3.49	0.92	7	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.61	0.91	متوسطة	

يتضح من جدول رقم (5) أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الاردنية يرون أن درجة ممارستهم للحرية الأكاديمية في مجال خدمة المجتمع كانت متوسطة، ويتضح أيضاً أن التقديرات لفقرات الاستبانة جاءت جميعها متوسطة حسب المعيار المعتمد في هذه الدراسة، حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم حول الفقرات ما بين (3.49–3.88). وجاءت الفقرة رقم (25) والتي تنص على "يشارك عضو هيئة التدريس في الندوات وورش العمل في المجتمع المحلي " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وانحراف معياري (1.06)، في حين جاءت الفقرة رقم (30) والتي تنص على "يقدم عضو هيئة التدريس الاستشارات والخبرات للمجتمع المحلي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.49).

وقد يعود السبب في ذلك إلى أن خدمة المجتمع تحكمه أنظمة أخرى خارج الجامعة، وقد يعود السبب لعدة أسباب منها: البيروقراطية والروتين الإداري في أنظمة الجامعة، حيث تعتبر البيروقراطية والروتين الإداري في أنظمة الجامعة عاملاً يحد من الحرية الأكاديمية في الجامعات الاردنية، وتعيق البيروقراطية والروتين معظم مجالات خدمة

المجتمع. وتتفق مع نتائج دراسة العجلوني (2016)، والخطايبة والسعود (2015) التي بينت أن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية كانت متوسطة في مجال خدمة المجتمع.

نتائج السؤال الثاني ومناقشته: ما الفروق بين متوسطات المستجيبين في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية بالجامعات الاردنية من وجهة نظرهم تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، نوع الكلية، الرتبة الأكاديمية)؟

1- متغير النوع الاجتماعي:

وللإجابة عن متغير الدراسة المتعلق بالنوع الاجتماعي تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمجالات الأداة وللأداة ككل في ضوء متغير النوع الاجتماعي والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي

المجالات	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	الدلالة
الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي	ذكر	140	33.22	7.257	2.015	0.004
	أنثى	80	32.65	7.760		
الحرية الأكاديمية في مجال التدريس	ذكر	140	28.70	6.740	2.103	0.011
	أنثى	80	27.82	5.634		
الحرية الأكاديمية في مجال خدمة المجتمع	ذكر	140	34.82	8.317	2.233	0.002
	أنثى	80	34.62	8.058		

أشارت النتائج الواردة في الجدول (6) أن قيمة (ت) دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي لصالح أعضاء هيئة التدريس الذكور في جميع مجالات الدراسة، وقد يعود السبب في ذلك إلى اعتقاد أعضاء هيئة التدريس الذكور بأن المساحة التي تتاح لهم من الحرية أكبر من المساحة التي تتاح للعضوات بسبب الوضع الاجتماعي والعادات والتقاليد التي جعلت الأناث أكثر تبعية للذكور حتى في إطار العمل داخل الجامعة. وتختلف نتائج هذه الدراسة عن نتائج دراسة الشبول (2014)، ودراسة أبو حميد (2012)، ودراسة الطراونة (2011) التي توصلت نتائجهم إلى عدم وجود فورق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى للجنس.

2-متغير نوع الكلية:

وللإجابة عن متغير الدراسة المتعلق بنوع الكلية تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمجالات الأداة وللأداة ككل في ضوء متغير نوع الكلية والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير نوع الكلية

المجالات	نوع الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	الدلالة
ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي	كلية علمية	120	32.64	8.358	1.246	0.351
	كلية إنسانية	100	33.71	4.626		
ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال التدريس	كلية علمية	120	27.70	6.746	1.29	0.412
	كلية إنسانية	100	29.76	4.234		
ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال خدمة المجتمع	كلية علمية	120	35.20	8.967	1.19	0.301
	كلية إنسانية	100	37.09	5.377		

أشارت النتائج الواردة في الجدول (7) أن قيمة (ت) غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير نوع الكلية في جميع مجالات الدراسة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن الحرية الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس متشابه، وأن هذا المفهوم لا يختلف باختلاف نوع الكلية، وهذا يعني أن هناك اتفاقاً حول درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، فهم يرون أن الحرية ارتبطت بحياتهم وأصبحت مبادىء الحرية الأكاديمية نبراساً يدعو إليها الجميع فهي حق من حقوق الإنسان، لذا فإنهم يرون أنها ركن أساسي من أركان نظام الحياة الحديثة خاصة في زمن العولمة، وأنها ضرورة ماسة للأستاذ الجامعي، كما يعزى السبب إلى أن السلوك الأخلاقي للحرية الأكاديمية لا يختلف بين كلية علمية وإنسانية لوجود عوامل مشتركة في الفكر والثقافة والتعليم لأعضاء هيئة التدريس، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة العجلوني (2016)، وابو حميد (2012) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة احصائيا في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير نوع الكلية.

3- متغير الرتبة الأكاديمية: وللإجابة

عن متغير الدراسة المتعلق بالرتبة الأكاديمية تم القيام بتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (8).

جدول رقم (8) نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تُعزى لمُتَغَير الرتبة الأكاديمية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي					
بين المجموعات	217.662	2	108.831	1.9	.145
داخل المجموعات	14239.578	217	65.620		
الكلي	14457.240	219			
ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال التدريس					
بين المجموعات	204.040	2	102.020	2.6	.071
داخل المجموعات	10050.472	217	46.315		
الكلي	10254.511	219			
ممارسة الحرية الأكاديمية في مجال خدمة المجتمع					
بين المجموعات	230.013	2	115.007	1.7	.179
داخل المجموعات	17481.400	217	80.481		
الكلي	17711.414	219			

أشارت النتائج الواردة في الجدول (8) إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية. وقد يعزى السبب في ذلك لكون أعضاء هيئة التدريس وبغض النظر عن الرتبة الأكاديمية فإنهم يعملون في ظل أنظمة وقوانين جامعية واحدة، ويعيشون في محافظات متشابهة الى حد كبير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تطبق عليهم ذات اللوائح والأنظمة ذات الصلة بالحرية الأكاديمية، ويتبعون لجهة إدارية واحدة، مما يجعل نظرتهم إلى مفهوم الحرية الأكاديمية متشابه تقريباً، وأن هذا المفهوم لا يختلف باختلاف الرتبة الأكاديمية، وهذا يعني أن هناك اتفاقاً حول درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس.

وتتفق النتائج مع نتائج دراسة العجلوني (2016)، وأبو حميد (2012) والطراونة (2011) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة احصائيا في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية. وتختلف عن نتائج دراسة الشبول (2014) والبلعاسي (2014) التي أكدت نتائجهما وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للرتبة الأكاديمية ولصالح رتبة الأستاذ.

التوصيات والمقترحات:

بناء على النتائج التي توصلت اليها الدراسة؛ فإن الباحثة توصي بالآتي:

1- ضرورة تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس وتنميتها خصوصاً في مجالي البحث العلمي وخدمة المجتمع.

2- تهيئة الظروف لممارسة الحرية الأكاديمية من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس عليها في تدريسهم واهتماماتهم البحثية وخدماتهم المجتمعية لتنمية المجتمع المحلي.

3- تشجيع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس من الإناث.

4- عقد ندوات او مؤتمرات حول تعزيز وممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

5- تشجيع عضو هيئة التدريس على الانتساب في عضوية بعض مؤسسات المجتمع المحلي.

6- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تقديم الاستشارات والخبرات للمجتمع المحلي.

7- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية بحيث تتناول متغيرات وعينات غير تلك التي وردت في هذه الدراسة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

ابن منظور، أبو الفضل (1990). لسان العرب (ج4)، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

أبو حميد، ندى (2012). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

أبو خليل، علي (2011). الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدها منتدى الفكر العربي حول الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية المنعقدة في العاصمة الأردنية عمان. 27-28.

البرجس، عبد الرحمن والزبون، محمد (2020). واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية. مجلة دراسات، 6(2)، 432-466.

البلعاسي، حمد (2014). درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى الأكاديميين في كليات التربية في الجامعات الرسمية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

-البواردي، فيصل (2009). معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في معهد الإدارة العامة، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

الدوسرى، أشواق (1434هـ). الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى وعلاقتها بالإبداع. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

جعنيني، نعيم (2008)..نحن والديمقراطية منظور تنويري، مجلة عالم الفكر، الأردن. 9(3)، 143-169.

خطابية محمد والسعود، راتب (2011). تصورات أعضاء الهيئة التدريسية فى الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية علاقتها بإنجازهم البحثى. مجلة جامعة دمشق، 27 (1 – 2)، 565 – 600.

الخطيب، أحمد (2014). تجديدات تربوية وإدارية، عمان: دار وائل للنشر.

خلف، عمر (2017). ديمقراطية التعليم العالي في الدول العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، 3 (2)، 359 – 382.

رضا، محمد (2016). الجامعات العربية المعاصرة من الغربة إلى الاغتراب، مجلة المستقبل العربي، 3 (182)، 12-35.

الرويلي، سعود (2019). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كما يراها أساتذة الجامعات السعودية الناشئة الحكومية والأهلية. مجلة التربية بجامعة الأزهر، 163(3)، 801-838.

الزيدي، مفيد (2014). التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي والحرية الأكاديمية نموذجاً. بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 14-12 صفر/18-16 أيار 2014.

الشبول، محمد (2014). واقع ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الاردنية الرسمية والخاصة كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلبة. أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.

الشمري، صالح (2018). واقع الحرية الأكاديمية المتعلقة بالبحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة حائل بالسعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حائل، السعودية.

صالح، أحمد (2016). محددات الحرية الأكاديمية في الجامعة المـــصرية، ورقـــة عمـــل مقدمة إلى ندوة الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر، مركز البحوث العربية بالتعاون مع المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية، القاهرة.

الصاوي، محمد (2015). الحرية الشخصية لطلاب كلية التربية: دراسة ميدانية، حولية كلية التربية، جامعة قطر، 9 (9)، 73–123.

صقر، عبد الله (2012). تطوير أنموذج لإدارة الجودة الشاملة في الجامعات السعودية. أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الصمادي، يحيى (2012). مناهج البحث العلمي. عمان: دار وائل للنشر.

الطراونة، محمد (2011). درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة ومقوماتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. أطروحة دكتوراة غير منشورة. الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.

الطنبور، أيوب (2013). الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعتي النجاح الوطنية وبير زيت من وجهة نظر الطلبة ومدى تاثرها بالمتغيرات الديمغرافية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عبيدات، محمد وعبد الحق، كايد وعدس، عبد الرحمن (2013). مناهج البحث العلمي. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.

الغرايبة، كمال (2015). طرق البحث العلمي. عمان، الاردن: دار اسامة للنشر.

العاني، وجيه (2015). درجة الممارسات الديمقراطية في جامعة اليرموك من وجهة نظر طلبة كلية التربية، مجلة كلية التربية 1(3)، 14–36.

العثمان، عبد الله (2010). الشراكة المجتمعية في البحث العلمي من واقع تجربة جامعة الملك سعود كراسي البحث أنموذجاً، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، خلال الفترة (25–2010/5/26). الرياض.

العجلوني، محمد (2016). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في الاردن. المجلة الأردنية في العلوم التربوية. 12(4)، 479–502.

الغريب، شبل (2016). الحرية الأكاديمية في المواثيق الدولية. مجلة كلية التربية، جامعة الاسكندرية. 22(1)، 33–69.

قمبر، محمود (2013).الحريةالأكاديمية في الجامعات العربية.الدوحة: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.

محافظة، سامح (2014). مفهوم الحرية الأكاديمية وحدود ممارستها عند أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة. ورقة عمل قدمت في مؤتمر البحث التربوي في الوطن العربي إلى أين؟ عمان، الاردن.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Boland, M. (2014). Academic Freedom and Struggle for the subject of composition, PhD. The University of Rocheter.

Browyn, A. (2015). How faculty make sense administrative method and motives for change: Syracuse University.

Elizalade, M. (2014). A cademic Freedom and Freedom to Establish Universities. The Journal of Legal Medicine,20 (3), 310-336.

Goodel, Z. (2017). Faculty Perceptions of Academic Freedom at a Metropolitan University. A case study, a dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy at Virginia Commonwealth University.

Keith, K., (2015) Faculty Attitudes Toward Academic Freedom at Private Universities, Paper presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association Chicago, IL, March.

Rich, A. (2012). "Historical Study of Public College and University", (PhD), The floridan State University. U.S.A.

Simpson, K. (2016). Teaching and Academic Freedom in Higher Education. A policy Review of how Selected California Community Colleges Regulate Faculty classroom speech, a dissertation presented to the faculty of the Rossiar School of Education, University of Southern California, in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Education.

Taha, T. (2018). Academic Freedom in Arab Universities. Non-published PhD dissertation, University of New Orleans.